

سلسلة: من كلام إمام الهدى - ١

الجمع والترتيب والمزج والتعليق

الوحدانية والشرك

رستم مهدي

باسمه سبحانه

في تفسير إمام الهدى أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي رحمه الله فوائد لطيفة في شتى الموضوعات، فإذا جُمعت ومزجت ورتبت، أصبحت مقالات مفيدة عديدة. وهذا ما نويته أن أفعله، وبدأت بجمع ما قاله عن الوحدانية والشرك.

ولم أكتف بالجمع والترتيب فقط، بل مزجت بين ما تحدَّث عنه في مواضع، فزاد في أحدها ما لم يقله في غيرها. وربما تكلم في موضع عن مسألة أخرى تماما، ولكنه قال هناك شيئا يتناسب مع كلامه في غير هذا الموضع، فلذا أضفته إليه ومزجت بينهما وجعلته كدوام كلامه في الموضع الأول. وبينت في المصدر (طبعة دار الميزان، إسطنبول) المجلدات التي تم المزج منها. وربما تصرفت في ترتيب كلامه في موضع واحد لما رأيته مناسبا. ولكن كل ما في المقالة كلام الإمام، وإذا زدت من نفسي شيئا جعلته بين القوسين.

وزدت عناوين لكلامه رحمه الله في هامش الصفحة الأيسر.

والله أسأل أن يفيد الجميع بهذا العمل، ويعينني على إكمال هذا المشروع الطيب، ولا قوة إلا به.

الوحدانية

معنى الوحدانية

﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ١٦٣﴾ [البقرة: ١٦٣]

قال إمام الهدى رحمه الله: «قوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾؛ ذكر ذلك الاسم لأن كل معبود يعبد عند العرب يسمونه إلها، كقوله: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ ءَالِهَتِهِمۡ﴾ [الصافات: ٩١]، وكقوله: ﴿أَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]. لهذا[١] ذكر أن إلهكم الذي يستحق الألوهية والعبادة واحد بذاته، لا واحد من جهة العدد[٢] كالخلق، فإنهم ذووا أعداد وأزواج وأشكال[٣]، بل هو واحد بذاته وبجلاله وعظمته وارتفاعه وتوحُّده عن شبَه الخلق، وعن جميع معانيهم. يقال: «فلان واحد زمانه»، يراد به ارتفاع أمره وعلو مرتبته، لا بحيث العدد، إذ من حيث العدد مثله كثير.[٤]

وقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾، فيه إثبات إله واحد، وفي قوله: ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ نفي غيره من الآلهة». [تأويلات القرآن، ١/ ٢٩٥].

---

[١] أي لما كانوا يسمون كل معود إلها بيَّن لهم وصف إله حق.

[٢] كما قال الإمام الأعظم في «الفقه الأكبر» رواية حماد ابنه: «والله تعالى واحد لا من طريق العدد، ولكن من طريق أنه لا شريك له». ومعناه أن الوحدانية التي تختص بالله عز وجل دون خلقه، ولا يتصور أن يتصف بها أحد سواه، وجاء الإسلام لإثباتها هي الوحدانية من جهة الغنى الذاتي والمخالفة للحوادث، فلأجل هذا فسر الله سبحانه وتعالى وحدانيته في سورة الإخلاص بهذين الوصفين –أعني الغنى الذاتي والمخالفة للحوادث– حيث ذكر أولا وحدانيته: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١﴾، ثم فسرها بشيئين: **الأول** هو استغناؤه عما سواه: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣﴾ هو الصمد، لا يحتاج إلى شيء، ولم يولد، لا يحتاج في وجوده إلى موجد، ولم يلد، لا يحتاج لبقاء وحدانيته إلى وارث أو معين. **والثاني** مخالفته للحوادث وسائر الموجودات: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾.

[٣] يعني لما لم تكن وحدانيتهم بمعنى عدم الشريك والمثيل، لم يُنتفَ في حقهم العدد والزوج والشكل.

[٤] فيصح أن يقول كل شخص إنه واحد لا ثاني له. أو يمكن أن يضاف إليه عدد كبير من حيث النوع.

الدعوة إلى توحيد الله وظيفة جميع الرسل والأنبياء عليهم السلام

قال إمام الهدى رحمه الله: «وقوله عز وجل: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ﴾ [هود: ٦١]، إن الرسل جميعا صلوات الله عليهم أول ما دعوا قومهم إنما دعوا إلى توحيد الله وجعل العبادة له؛ لأن غيره من العبادات إنما يقوم بالتوحيد. فكان ذلك أول ما دعوا قومهم إليه. ولم يزل عادة الرسل وعملهم الدعاء إلى توحيد الله والعبادة له». [تأويلات القرآن، ٧/ ١٩٥].

الاستدلال القرآني على وحدانية الله تعالى

(الاستدلال بنظام العالم والعلاقة المنظمة بين أجزائه). قال إمام الهدى رحمه الله: «جعل عز وجل بلطفه منافع السماء متصلة بمنافع الأرض على بعد ما بينهما من المسافة، إذ لا منفعة للخلق في منافع إحداهما إلا باتصال منافع الأخرى بها، من نحو ما جعل من معرفة الطرق في الأرض بالكواكب، وإنضاج الأعناب والثمار وينعها بالشمس والقمر، وجعل إحياء الأرض إذ أخرج ما فيها من النبات من المأكول والمشروب والملبوس بالأمطار، حتى لا تخرج الأرض شيئا إلا بما ينزل من السماء من الماء. فالقطر ينزل من السماء إلى الأرض الغبراء المتهشمة، فينبت لهم من ألوان النبات رزقا لهم ولأنعامهم، فاستعمال السماء في إنزال المطر منها، واستعمال الهواء في جعلها مسلكا للمطر، واستعمال الأرض في جعلها قرارا للمطر، (وكل هذا) ليعلم أن منشئ السماء هو منشئ الأرض، فدل اتصال منافع إحداهما بالأخرى وتعلقها بها على أن منشئهما واحد؛ لأنه لو كان منشئ هذا غير منشئ الآخر لكان لا معنى لاتصال منافع هذا بمنافع الآخر على بعد ما بينهما، ولِتَوهُّم[٥] كون الاختلاف من أحدهما للآخر، (حيث) إذا قطع هذا وصل الآخر، وإذا وصل هذا قطع الآخر، مع ما كان الأمر المعتاد بين الملوك في الشاهد، أن ما فعل هذا نقضه الآخر، وما رام هذا إيجاده، يريد الآخر إعدامه، وما أبقى هذا أراد الآخر إفناءه، (و) لكان لا يخرج تدبيرهما على حد واحد في كل عام، وفي ذلك تناقض وتناف.

[٥] أي لإمكان وقوع الخلاف بينهما، إذا أمكن وجود إلهين.

فإذا لم يكن، ولكنه اتصل[6]، (و) اتسق التدبير وجرى الأمر في كل عام على سننٍ واحدٍ، دل على أنه فعْل واحدٍ، (و) أن منشئهما واحد لا شريك له ولا ند، إذ لو كان لعدد لكان يختلف الأمر في كل عام ولم يتسق على سننٍ واحدٍ ولا جرى على أمر واحد.

ثم لا يحتمل على الاصطلاح[7] بينهم؛ لأنه يدل على العجز والجهل؛ إذ العجز والجهل هو الذي حملهم على الاصطلاح، والعاجز والجاهل لا يصلح أن يكون إلها وربا، وبالله التوفيق». [تأويلات القرآن، ١/ ٥٨، ٢٩٦؛ ٢/ ٥٠٢؛ ٩/ ٢٧٠؛ ١٧/ ٥٨]

(الاستدلال بقدرته وقهره سبحانه وتعالى فوق عباده). ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [الأنعام: ١٧-١٨]

قال إمام الهدى رحمه الله: «في هذه الآية والآية الأولى ذكر أصل التوحيد[8]؛ لأنه أخبر أن ما يصيب العباد من الضر والشدة لا كاشف لذلك إلا هو، ولا يدفع ذلك عنهم ولا يصرفه إلا الله. وأن ما يثيبهم من الخير إنما يصيب ذلك بالله، وأخبر أنه على كل شيء قدير.

وفي قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ﴾ إخبار أنه قاهر يقهر الخلق عزيز قادر، وله سلطان عليهم، وأنهم أذلاء تحت سلطانه، ومن البعيد أن يشبه القاهر المقهورَ بشيء، أو يشبه المقهور القاهرَ بوجه، أو يكون المقهور شريك القاهر في المعنى؛ لأنه لو كان شيء من ذلك، لم يكن قاهرا من جميع الوجوه، ولا كان الخلق مقهورا في الوجوه كلها، فإذا كان الله قاهرا بذاته الخلقَ كله، حتى كان آثار قهره فيهم ظاهرة، وأعلام سلطانه فيهم بادية، دل على تعاليه عن الأشباه والأضداد، وأنه كما وصف: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ [الشورى: ١١]

[6] أي إذا لم يقع هذا الخلاف في أجزاء العالم، بل اتصل منافع بعضها ببعض.

[7] أي المصالحة، والتراضي.

[8] المراد بالأصل هو الدليل.

وفي قوله: ﴿فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ﴾، إخبار بالعلو له والعظمة وبالتعالي عن أشباه الخلق. ﴿وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ﴾ يضع كل شيء موضعه، ﴿ٱلۡخَبِيرُ ١٨﴾ بما يسرون وما يعلنون، (وهذا) إخبار أنْ لا يخفى عليه شيء، وأنه يملك وضْعَ كل شيء موضعه، وأن ما يصيبهم من الضر والشدة إنما يكون به، لا يملك أحد صرفه، وأن ما ضر أحد أحدا في الشاهد، أو نفع أحد أحدا إنما يكون ذلك بالله في الحقيقة.[9] وفي هذه الأحرف إخبار عن أصل التوحيد». [تأويلات القرآن، ٥/ ٢٦-٢٧، ٨٦]

(الاستدلال بتنزُّه الله عن الوجوه التي بها يحتاج إلى شريك). ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلِيّٞ مِّنَ ٱلذُّلِّۖ وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرَۢا ١١١﴾ [الإسراء: ١١١]. قال إمام الهدى رحمه الله: «ذكر في هذه الآية جميع ما تقع به الحاجة إلى التوحيد[10]، لأن من نفى التوحيد وأنكره إنما نفى لأحد الوجوه التي ذكر؛ منهم من قال له بالولد وهم اليهود والنصارى، ومنهم من قال له بالشريك وهم مشركو العرب، ومنهم من قال له بالولي والعون من الذل وهم الثنوية وغيرها حيث قالوا: «أنشأ هذا النور ليستعين به على التخلص من وثائق الظلمة».

فنزه نفسه وبرَّأها عن جميع ما قالوا فيه ونسبوا إليه؛ لأن الولد في الشاهد إنما يطلب إما للتلهي، وإما للاستئناس، والله يتعالى عن أن تقع له الحاجة إلى ذلك، ويتعالى عن أن يكون له شريك؛ لأن الشركاء في الشاهد إنما تُتَّخذ للمعونة والتقوِّي بهم على بعض، وما لهم وما هم فيه[11]. والولي من الذل إنما يتخذ في الشاهد للاستنصار والاستعانة على أعدائه، والله يتعالى عن أن تقع له الحاجة إلى شيء من ذلك، فنفى عنه جميع معاني الخلق، وجميع ما ينسب إليهم ويضاف ويوصفون به». [تأويلات القرآن، ٨/ ٣٨٠-٣٨١]

---

[9] لأنهم إنما كانوا قادرين على النفع أو الضر بمنح الله إياهم إختيارا واستطاعة يصلحان للضدين على البدل.

[10] أي جميع ما ينبغي به توحيد الله، فمن علم أن الله لم يتخذ ولدا، ولم يكن له شريك، أو ولي من الذل، ينبغي أن يوحده، ويكبره تكبيرا.

[11] أي للتقوي على حفظ أموالهم، وكذا للتقوي على ما هم فيه من الأمور التي كانوا فيها شركاء.

الشرك

لماذا الشرك ظلم عظيم؟

قال إمام الهدى رحمه الله: «يحتمل قوله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾ [لقمان: ١٣] وجوها:

أحدها: ظلموا أنفسهم حيث وضعوها في غير موضعها، وأوقعوها في المهالك، بعدما صورها أحسن تصوير، ومثلها أحسن تمثيل. وأعظم الظلم من عمل وسعى في هلاك نفسه.

(**والثاني:** إن الشرك) ظلم عظيم (لأنهم) ظلموا نعم الله حيث صرفوا شكرها إلى غير منعمها.

(**والثالث:**) ظلموا ظلما عظيما حيث لم يقبلوا شهادة وحدانية الله وألوهيته فيما جعلها في خلقتهم وبنيتهم، إذ جعل في خلقة كل أحد الشهادة على وحدانيته وربوبيته[١٢]، وذلك أعظم الظلم وأفحشه». [تأويلات القرآن، ١١/ ٢٢٨-٢٢٩].

اعتراف المشركين أن الأوثان لا ألوهية لها

قال إمام الهدى رحمه الله: «﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، كأن فيه إضمارا، يقول: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ وعبدوها قالوا: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾. وقالوا في موضع آخر: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨]. عرفوا أن ما كانوا يعبدون من الأوثان وغيرها ليسوا بآلهة في الحقيقة، ولا لهم الألوهية حقيقةً، وأن حقيقة الألوهية لله، لكنهم سموها آلهة لأنهم كانوا يعبدونها، وكل معبود عند العرب إله؛ لأن الإله هو المعبود. وقد رأوا تسمية كل معبود إلها، لذلك سموها آلهة، وإن عرفوا أنْ ليست لهذه الأشياء ألوهية حقيقية، وأن ذلك لله عز وجل». [تأويلات القرآن، ١٢/ ٢٩١].

من أسباب وقوع الشرك

قال إمام الهدى رحمه الله: «الذي حملهم على عبادة ما عبدوا من دون الله وجهان: **أحدهما:** لما لم يروا أنفسهم تصلح لعبادة الإله العظيم أو تقدر على القيام بخدمته،

---

[١٢] يقصد قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّۗ﴾ [فصلت: ٥٣]

فعبدوا هذه الأشياء رجاء أن تقربهم عبادة هؤلاء إلى الله زلفى، وأن يكون هؤلاء شفعاءهم عنده، وذلك ما رأوا في ملوك الدنيا أنْ لا كل أحد يجد السبيل إلى خدمة ملوكها، أو يقدر على القيام بين أيديهم والخدمة لهم، فيخدم من اتصل بالملك، ومن عظم قدره ومنزلته عند الملك ليقربه ذلك المخدوم له إلى الملك إذا بدت له الحاجة أو الشفاعة.

وعلى ذلك ما ذكر في قصة فرعون أنه كان اتخذ لقومه أصناما يعبدونها من دونه لما لم ير كلَّ أحد يصلح للخدمة[١٣]، وهذا ما أغراه قومه على موسى حيث قالوا: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَۚ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، ونحوه، وهذا وجه.

فرد الله ذلك عليهم فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ فِي مَا هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَۗ﴾ [الزمر: ٣]. فيخبر أنه يحكم بينهم أن الأصنام التي عبدوها لا يشفع لهم وأن عبادتهم لا تقربهم إلى الله زلفى.

وكذلك بين لهم أيضا ما عرفوا أن الأصنام التي عبدوها في الدنيا لا تملك لهم شفاعة يوم القيامة، حيث ابتلاهم بأهوال وأفزاع بركوب البحار والتضييق عليهم بالجدب والقحط حتى فزعوا إلى الله في كشف ذلك عنهم ودفعه منهم، لم يفزعوا إلى الأصنام التي عبدوها. وهو ما قال عز وجل: ﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلۡفُلۡكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، وقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلۡبَحۡرِ ضَلَّ مَن تَدۡعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُۖ﴾ [الإسراء: ٦٧]، ونحو ذلك. ولم يدفع ما عبدوه ما ابتلوا بذلك من الشدائد والبلايا، عرفوا أن معبودهم الذي عبدوه لا يملك دفع ذلك عنهم ولا كشفه، وإنما المالك لذلك هو الله المعبود الحق.

والثاني: عبدوها لما رأوا آباءهم قد عبدوها، وتُركوا على ذلك حتى ماتوا، فاستدلوا بتركهم على ذلك على أن الله قد رضي بعبادتهم الأصنام وأمرهم بذلك لقولهم: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ﴾ [الأعراف: ٢٨]، ولذلك قالوا:

[١٣] في المطبوع (يصلح الخدمة)

﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقولهم: ﴿لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ﴾ [النحل: ٣٥]. استدلوا بتركه آباءهم على ما عبدوا من الأصنام على ذلك ولم يعاقبهم في الدنيا، -وكانوا لا يؤمنون بالآخرة حتى يتفكروا عسى أنه يؤخرهم إليها- على أن الله قد رضي عنهم بذلك، وأنهم عن أمر منه فعلوا ذلك؛ فرد الله ذلك عليهم فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ فِي مَا هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَۗ﴾ [الزمر: ٣]». [تأويلات القرآن، ١٢/ ٢٩١-٢٩٣]

أنواع الشرك

قال إمام الهدى رحمه الله: «كبائر الشرك أنواع: منها الإشراك بالله. والشرك (بالله) فيما جرى به الكتاب على أوجه أربعة: مرة على العبادة بقوله عز وجل: ﴿وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ١١٠﴾ [الكهف: ١١٠]، وشرك في الخلق بقوله عز وجل: ﴿أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ﴾ [الرعد: ١٦]، وشرك في الحكم، بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا ٢٦﴾ [الكهف: ٢٦]، وشرك في الملك بقوله: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ﴾ [الإسراء: ١١١].

ومنها جحود الأنبياء (كلهم) صلوات الله عليهم، (أو) جحود ببعض الرسل عليهم السلام، ومنها جحود العبادات، واستحلال المحرمات وتحريم المحللات، وغير ذلك، وكل ذلك شرك بالله.[١٤] (و) الكفر هو الشرك، والشرك هو الكفر[١٥]، وكل كافر مشرك.

[١٤] وجه الشرك في الجحود أن الجاحد يكون ممتثلا في جحوده ما لقنه نفسه أو غيرها عليه، بدل أن يمتثل أوامر الله، فيشرك بالله تعالى من هذه الجهة، خاصة في تحليل المحرمات وتحريم المحللات. كما قال النبي عليه السلام: «بلى، أليس كانوا يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم الله وتستحلونه؟ فتلك عبادتهم».

[١٥] يعني من حيث الحكم، فكلاهما مخرج من الملة، وكلاهما سبب الخلود في النار. وكذلك من حيث ما يتضمن كل واحد منهما معنى الآخر، فمن آمن بالله مع شركه، لا يكون مؤمنا به في الحقيقة، فيكون شركه كفرا، ومن كفر بالله فقد كفر إما لامتثال أوامر هواه، أو وساوس غيره، فيكون متخذا هواه أو غيره إلها، فيكون كفره شركا من هذه الجهة.

من شروط مغفرة الذنوب اجتناب كبائر الشرك التي سبق ذكرها

فقيل (إن الله) أراد بالكبائر (في قوله تعالى: ﴿إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ﴾ [النساء:٣١]) كبائر الشرك، فإذا اجتنب كبائر الشرك صارت ما دونها موعودا لها بالمغفرة بالمشيئة، بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾، وعد المغفرة لما دون الشرك وقرنه بمشيئته، فهو في مشيئة الله تعالى، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه، وبالله التوفيق». [تأويلات القرآن، ٣/ ١٨٥؛ ١٦/ ١٥٦؛ ١٧/ ٢٨٩]